البحوث والدرسات

تأثير تحالف كواد الرباعي على الصعود الصيني في أسيا

د. سمر إبراهيم محمد
مدير تحرير دورية آفاق آسيوية

الملخص:

يُعد تحالف «كواد» الرباعي حواراً استراتيجياً - غير رسمي- بين الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا ، بدأ، للمرة الأولي في عام ٢٠٠٤، كمحاولة لتوحيد عمليات الإغاثة فيما بعد كارثة تسونامي التي ضربت إندونيسيا، وقد مر التحالف منذ ذلك الوقت وحتى الأن، بالعديد من الانتكاسات و التطورات على الصعيد التنظيمي والاستراتيجي، فيما جرى الاتفاق بين الدول الأربعة على تعزيز جهود مواجهة صعود نفوذ الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد ساهمت سنوات من زعزعة الاستقرار في المنطقة إلى تقارب متزايد في السياسات الخارجية بين الدول الأربع، وبرغم إمكانية توافر أجندة مستقبلية مشتركة ورؤى موحدة لأعضاء التحالف الأربعة، إلا أن الطريق أمام بناء إطار أمني منظم متعدد الأطراف لا يزال صعباً، لاسيما أن الصين لا تزال تمثل أكبر مصدر للانقسام بالنسبة للأعضاء الأربعة، بالإضافة إلى المصالح الوطنية المتنافسة لكل دولة على حدة.

ومع تزايد النمو الاقتصادي والعسكري والسكاني للصين خلال السنوات الأخيرة، ثمة تنبؤات وتقديرات لدى العديد من الخبراء ومراكز الفكر تشير إلى أن السياسة العالمية تتجه نحو عصرٍ ستكون فيه الصين- وليس الولايات المتحدة- هي اللاعب المهيمن على العالم، والواقع أن جهود الترتيب الأمني والاقتصادي لدول تحالف كواد الرباعي، سيدفع الصين إلى انتهاج سياسة نشطة

تجاه القارة الأوروبية، وان لم يكن واضحاً حتى الآن ما إذا كان تحالف «كواد» سيتحول في المستقبل إلى «ناتو آسيوي»، وعليه، يصعُب تحديد التحدّيات التي تواجه منطقة المحيطين الهندي والهادئ على مستوى متعدد الأطراف عبر المجموعة الرباعية «كواد»، ما يجعل حالة «التوازن الاستراتيجي» ما بين المصالح الحيوية أمام دول أعضاء المجموعة الرباعية أكثراً تعقيداً.

Abstract:

The "Quad" is an informal strategic dialogue between the United States, Japan, India and Australia that first began in 2004 as an effort to unite post-tsunami relief operations in Indonesia. Since then, the alliance has gone through many setbacks and developments on the organizational and strategic level, while it was agreed between the four countries to unify efforts to confront the Chinese rise and its influence in the Asia-Pacific region. Years of instability in the region have led to further rapprochement in the foreign policies of the four countries. Despite the possibility of a common future agenda and unified visions for the four members of the coalition, the path to building an organized multilateral security framework remains difficult, especially since China remains a major cause of division for the four members, in addition to the competitive national interests of each country separately. The growing rise of China after 2015 also led to a further alignment of interests on which the Quartet is based. With the increasing economic, military and population growth of China in recent years, there are predictions and estimates by many experts and think tanks indicating that global politics is heading towards an era in which China - and not the United States - will be the dominant player in the world. In fact, the efforts of the security and economic arrangement of the Quadruple Alliance countries will prompt China to pursue an active policy towards the European continent. However, it is not yet clear whether the "Quad" alliance will turn into an "Asian NATO" in the future. Accordingly, it is difficult to identify the challenges facing the Indo-Pacific region on a multilateral level through the Quad, which makes the situation of "strategic balance" between the vital interests facing the Quartet member states more complicated.

أولاً، موضوع الدراسة:

شكلت كل من الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا «مجموعة أساسية» خلال الاستجابة المشتركة لتسونامي عام ٢٠٠٤ ، وكان ذلك نواة لتدشين التحالف الرباعي للحوار الأمني (كواد) Quadrilateral Security Dialogue (QUAD) وذلك في عام ٢٠٠٧ كحوار رباعي أمني، وذلك بناءً على اقتراح رئيس الحكومة اليابانية آنذاك "شينزو أبي"، وبدعم من نظيريه الأسترالي (جون هوارد) والهندي (مانموهان سينغ) ونائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني)، والذي أثمر وقتها عن قيام الدول الأربع بمناورات وتمارين عسكرية مشتركة تحت عنوان "مناورات مليبار"، وقد اعتبر ذلك ردا على تصاعد قوة ونفوذ الصين التي ردت بالاحتجاج دبلوماسيًا وسمته "الناتو الآسيوي".

ومع ذلك، تعرض تحالف كواد الرباعي لنكسة مع انسحاب أستراليا في فترة رئيس وزرائها "كيفن رود"، قبل أن تعود إليه مرة أخرى بوصول "جوليا جيرالد" إلى السلطة عام ، حيث أدت ثماني سنوات أخرى من زعزعة الاستقرار في المنطقة إلى تقارب متزايد في السياسات الخارجية بين الدول الأربع، مع التركيز على تأمين منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة، واتخاذ إجراءات مشتركة ضد الإرهاب، وتعزيز نظام قائم على القواعد.

حيث اتفق زعماء الدول الأربع إبان مشاركتهم في قمة دول منظمة « آسيان » بمانيلا، في ٢٠١٧، على إعطاء دفعة لشراكتهم الأمنية تحت مظلة "كواد" بهدف مواجهة الصين عسكريًا ودبلوماسيًا في المحيطين الهندي والباسيفيكي، وضمان بقاء المحيطين مفتوحين أمام دول العالم أجمع. ونتيجة لذلك، أعيد تشكيل الرباعية في عام ٢٠١٧ وبدأت في الانعقاد كل شهرين.

والجدير بالذكر، أنه منذ البداية ، وضع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي الأسس الأيديولوجية والجغرافية للمجموعة الرباعية، حيث قدم خطاب «ملتقى البحرين» أسس التجمع، وفي الواقع، أدى هذا الحد الأيديولوجي والجغرافي بشكل طبيعي إلى افتراضات متناقضة حول نية ومستقبل الرباعية، أنها نشأة «الناتو الآسيوي»، أو أنها شبكة لاحتواء صعود الصين، أو أنها مجرد مجموعة

متباينة من البلدان التي لن تتحد أبدًا خلف رؤية استراتيجية مشتركة.

ثانيًا، إشكالية الدراسة:

برغم إمكانية توافر أجندة مستقبلية مشتركة ورؤى موحدة لأعضاء التحالف الأربعة، إلا أن الطريق أمام بناء إطار أمني منظم متعدد الأطراف لا يزال صعباً. وعند المقارنة بنجاح مهمة بناء حلف الناتو في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، رداً على التهديد الذي شكله الاتحاد السوفيتي آنذاك، لا يمكن توقع نجاح تحالف «كواد» في العمل في مثل هذه البيئة الاستراتيجية التي تتطلب اتخاذ خيارات واضحة ومباشرة، لاسيما أن الصين لا تزال تمثل أكبر مصدر للانقسام بالنسبة للأعضاء الأربعة، بالإضافة إلى المصالح الوطنية المتنافسة لكل دولة على حدة. ومن ثم، تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيسي مفاداه: **ما هو تأثير تحالف كواد الرباعي على الصعود الصيني في آسيا ؟**

ومن خلال هذا التساؤل، يتفرع عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

١. ما هو تحالف كواد الرباعي؟
٢. ما هي مؤشرات الصعود الصيني؟
٣. ما هو موقف الصين من تحالف كواد الرباعي؟

ثالثًا، أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي:

١. تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة، إن لم تكن محدودة، وذلك من خلال تناول الدراسة تأثير تحالف كواد على الصعود الصيني.
٢. تقديم دراسة علمية ينتفع بها الباحثين والدارسين والمستويات القيادية من خلال إثراء معرفتهم بأسباب نشأة التحالفات الإقليمية والدولية وذلك من خلال التطرق إلى ماهية تحالف كواد الرباعي وأسباب نشأته.
٣. ستقدم الدراسة لبنة معرفية حتى ولو كانت بسيطة لخدمة الباحثين والدارسين في هذا المجال وتقريبهم ولو بشكل جزئي من حقيقة ما يدور

حولنـا.

رابعًا، منهج الدراسة:

يسـلك الباحـث في هـذه الدراسـة المنهـج الوصفـي التحليـلي، مـن أجـل الإجابـة عـلى تسـاؤلات الدراسـة والوقـوف عـلى تأثـير تحالـف كـواد الرباعـي عـلى الصعـود الصينـي، حيـث تعـد التحـولات الجاريـة في القـارة الآسـيوية، بدايـة مـن صعـود التنافـس الاسـتراتيجي بـين الصـين والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، والتطـورات الأمنيـة والعسـكرية، والـدور المتصاعـد للـدول الآسـيوية كقـوى مؤثـرة عسـكرياً واقتصاديـاً وتكنولوجيـاً؛ واحـدة مـن الأنمـاط الرئيسـية البـارزة في النظـام الـدولي قيـد التشـكل، فالقـارة الآسـيوية وصعودهـا عـلى مـسرح الأحـداث العالميـة، سـيكون مـن أبـرز معـالم المرحلـة المقبلـة، ورغـم ذلـك، تـدرك الصـين أبعـاد البيئـة السياسـية المتقلبـة التـي باتـت تهيمـن عـلى العـالم، وهـو مـا يتضـح مـن خـلال احتماليـة تغيـير دول تحالـف «كـواد» لمواقفهـا اعتـماداً عـلى الميـول الأيديولوجيـة والحـزب السـياسي الـذي يقـود حكومـة كلٍّ منهـا.

خامسًا، تقسيم الدراسة:

تقسـم هـذه الدراسـة إلى ثلاثـة محـاور وخاتمـة تشـتمل عـلى أهـم النتائـج والتوصيـات، وذلـك عـلى النحـو التـالي:

- المحور الأول: ماهية تحالف كواد الرباعي.
- المحور الثاني: الصعود الصيني في النظام الدولي.
- المحور الثالث: الصعود الصيني في ظل تحالف كواد الرباعي.

الخاتمة.

لمحور الأول :ماهية تحالف كواد الرباعي:

أولاً، نشأة التحالف الرباعي:

نشأت بداية الرباعية كمجموعة من الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا «مجموعة تسونامي الأساسية»، وهي مجموعة مخصصة نشأت لمواجهة تداعيات كارثة تسونامي المدمرة في ٢٠٠٤. المجموعة الأساسية، وهو «نوع جديد من الدبلوماسية» التي أنشأت شبكة جديدة في مواجهة تحدٍ ناشئ، جمعت بين الدول الأربع الأفضل تجهيزًا لتعبئة مساعدات تسونامي بسرعة. على الرغم من أن المجموعة تم حلها مع انتهاء جهود التعافي، إلا أن النموذج الرباعي قد أسس سجلاً ناجحًا للمتابعة كأداة لمعالجة القضايا ذات الاهتمام الإقليمي[1].

وقد اكتسب النموذج الرباعي عنصرًا أيديولوجيًا عندما أعلن رئيس وزراء اليابان آنذاك شينزو آبي عن دبلوماسية «قوس الحرية والازدهار» عام ٢٠٠٦، وعندما كان «تارو أسو» وزيراً للخارجية، وهدفت دبلوماسية «بناء قوس الحرية والازدهار» إلى تحقيق ثلاثة أهداف، أولها: جعل وجود اليابان واضحاً وعلى نطاق واسع خاصةً بعد تقلد الصين الصدارة مع إعلانها عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي السنوي في مطلع الألفية الجديدة، وثانيها: التوافق مع عقيدة الرئيس الأمريكي حينذاك «جورج بوش» والمشاركة في مكافحة الإرهاب والتصدي للأنظمة الاستبدادية الراعية له مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وثالثاً: تعزيز المساعدات الإنمائية اليابانية والمساهمات الأخرى في المجتمع الدولي مثل عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية ودعم الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

وعليه، صُورت دبلوماسية «القوس» كشبكة من الدول عبر القارة الأوروبية الآسيوية مرتبطة بجهود دبلوماسية يابانية موسعة حديثًا لتعزيز الحرية وسيادة القانون. ومع زيارة رئيس الوزراء الهندي آنذاك مانموهان سينغ، في ديسمبر ٢٠٠٦، إلى طوكيو، تم الإعلان في بيان مشترك أن كلا البلدين حريص على بدء

حوار مع «الدول الأخرى ذات التفكير المماثل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ» لمعالجة موضوعات «الاهتمام المشترك». وتأسيسًا على ذلك، انطلقت موجة من النشاط الدبلوماسي بمجرد أن أبدى نائب الرئيس الأمريكي آنذاك ديك تشيني اهتمامًا أمريكيًا بإجراء حوار رباعي في أوائل عام ٢٠٠٧[٢].

وقد عُقد الاجتماع الأول للمجموعة الرباعية الأولية في مايو ٢٠٠٧ حيث اجتمع المسؤولون في اجتماع المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ARF) في مانيلا. ووصف الاجتماع بأنه «تجمع غير رسمي» تطرق إلى المجالات ذات الاهتمام المشترك لشركاء الحوار، بما في ذلك الإغاثة في حالات الكوارث[٣].

ومع ذلك، شهد أواخر سبتمبر من عام ٢٠٠٧ التدريبات العسكرية الوحيدة المرتبطة بالدورة الرباعية الأولى، وهي نسخة مكبرة من سلسلة مالابار الأمريكية الهندية. شارك في هذا التدريب، وهو الثاني في مالابار لعام ٢٠٠٧، القوات البحرية الأربعة، جنبًا إلى جنب مع البحرية السنغافورية، في خليج البنغال . وقد تضمنت المناورات تبادل الأفراد والتدريبات في عمليات التحكم في البحر وعمليات النقل المتعدد، من بين مهارات أخرى[٤].

وبرغم ذلك، كانت تدريبات مالابار ٢٠٠٧ تمثل الفصل الأخير من تحالف كواد الرباعي الأول. فقد كانت علامات هشاشة التحالف واضحة منذ شهور. خارج التحالف، كثفت الصين حملتها ضد الرباعية، وقدمت مساع رسمية مع كل من الدول الأربع. كما أعربت جمهورية كوريا الجنوبية، الحليف الرئيسي لأمريكا في المحيط الهادئ غير المنتسب إلى الرباعية، عن ترددها بشأن التحالف، ولم تكن راغبة في الاضطرار إلى الاختيار بين الولايات المتحدة، حليفتها الأمنية، والصين، شريكها الاقتصادي المتنامي. كما أعطى الافتقار إلى تحديد أهداف المجموعة الرباعية مجالًا للنقاد للاستفادة من التكهنات الأكثر تطرفًا: أن الرباعي سيتحول قريبًا إلى حلف شمال الأطلسي الآسيوي أو يتطور إلى تحالف أمني[٥].

وقد أدى الضغط الصيني المتزايد إلى تحفظ بين أستراليا والهند والولايات المتحدة لإضفاء الطابع الرسمي على الحوار. وبالفعل، سرعان ما بدأ المسؤولون في الدول الأربع إبعاد الحوار عن أي نوع من المخاوف الأمنية. حيث أعرب

وزير الدفاع الأسترالي بريندان نيلسون في زيارة قام بها في يوليو ٢٠٠٧ إلى دلهي عن تفضيل أستراليا قصر المجموعة الرباعية على قضايا التجارة والثقافة، بينما أكد رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ أن الرباعية «ليس لها أي تأثير أمني». كما هددت الاحتجاجات الكبيرة في الهند بشأن تدريبات مالابار ٢٠٠٧ رأس المال السياسي الثمين لسينغ لتمرير الاتفاق النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند، مما أدى إلى مزيد من تحفظ الجانب الهندي.

وقد أدت أيضًا استقالة رئيس الوزراء الياباني آبي في سبتمبر ٢٠٠٧ إلى حرمان الرباعية من قائدها ومهندسها الرئيسي. كما إنه بعد انتخاب حكومة كيفن رود في أستراليا في أواخر عام ٢٠٠٧، قررت أستراليا أن المجموعة الرباعية لا تتناسب مع توقعاتها الاستراتيجية وأعلنت، في يناير ٢٠٠٨، أنها لن تسعى للمشاركة في الحوار الرباعي، مؤكدة للصين أنها لا تنوي المشاركة في الاجتماع الرباعي الثاني[٦].

وعليه، لا يعني انهيار التحالف الرباعي الأول بالضرورة أن فكرة الصورة الكبيرة للحوار بين أستراليا والولايات المتحدة واليابان والهند لم تكن بداية، ولكن أصبح من الواضح أن الدول الأربع لم تكن ببساطة على نفس الصفحة، فيما يتعلق بالتهديدات الكبرى التي تواجه المنطقة أو وسائل التصدي لتلك التحديات.

ثانيًا، زيادة العلاقات بين دول التحالف الرباعي:

بعد حل التحالف الرباعي الأول في عام ٢٠٠٧، كان من الواضح أنه يجب القيام بعمل لتقوية العلاقات الثنائية والثلاثية المختلفة بين دول الرباعية قبل محاولة إعادة تشكيل الحوار الرباعي. وقد أتاحت السنوات العشر بين الرباعي الأول والثاني مزيدًا من الوقت لتنضج العلاقات بين الدول الأربع والمزيد من الوقت ليصبح التوازن الاستراتيجي في آسيا أكثر غموضًا. إن رفع مستوى الحوارات داخل الرباعية إلى المستوى الوزاري وتطور التدريبات الثنائية التقليدية إلى ترتيبات «جانبية مصغرة» أوضح المواءمة المتزايدة للدول الرباعية في الفترة ما بين الرباعي الأول والثاني. حيث قدم تطوير ما يسمى بالشبكات

«الجانبية المصغرة» بين دول الرباعية قوة دفع لإنشاء تحالف كواد الرباعي الثاني.

على وجه الخصوص، برزت الهند واليابان كمكوّنين أساسيين لعلاقات ثلاثية مختلفة، واحدة تشمل اليابان والهند والولايات المتحدة (التي اجتمعت لأول مرة في عام ٢٠١١ على مستوى مساعد وزير وتحدث حاليًا على المستوى الوزاري) والأخرى تشمل اليابان والهند وأستراليا (حدث لأول مرة في عام ٢٠١٥ على مستوى نواب الوزراء) [٧].

ومع ذلك، يمكن رؤية المزيد من نمو العلاقات الثنائية المختلفة لدول الرباعية. فقد أضافت الهند إلى اجتماعاتها المستقرة على المستوى الوزاري «٢ + ٢» (وزير الدفاع والخارجية) مع اليابان والولايات المتحدة من خلال إضافة اجتماع مماثل مع أستراليا في عام ٢٠١٧، وقد وقعت الهند والولايات المتحدة كذلك اتفاقية مطابقة الأمن ومطابقة الاتصالات (COMCASA) في عام ٢٠١٥، ومذكرة تفاهم لتبادل الخدمات اللوجستية (LEMOA) في عام ٢٠١٦، وأخيرًا، تمت إزالة عقبة رئيسية أمام توثيق العلاقات بين اليابان والهند مع مرور اتفاقية التعاون النووي المدني اليابانية الهندية في مايو ٢٠١٧[٨].

وتجدر الإشارة أيضًا إلى تطور العلاقات العسكرية العسكرية الثنائية والثلاثية بين دول الرباعي في العقد الفاصل بين التحالف الرباعي الأول والثاني، فقد أصبحت اليابان عضوًا دائمًا في التدريبات البحرية الثنائية بين الولايات المتحدة والهند سابقًا، مالابار، في عام ٢٠١٥ كما نما تدريبات أوسيندكس «AUSINDEX» بين أستراليا والهند من حيث الحجم والنطاق، حيث أرسلت أستراليا منصة هبوط طائرات الهليكوبتر HMAS Canberra، وانضمت الهند أيضًا إلى تمرين الدفاع الجوي الأسترالي Pitch Black لأول مرة في عام ٢٠١٩، وشهدت التدريبات الأسترالية الأمريكية تاليسمان صابر « Talisman Saber» أيضًا إضافة اليابان، حيث تمت ترقية مشاركة اليابان في عام ٢٠١٩ لتشمل إضافة مدمرة الهليكوبتر JS Ise ودبابة هبوط السفينة JS Kunisaki، وتأتي مشاركة اليابان المتزايدة في Talisman Sabre في أعقاب زيادة المشاركة بالمثل في تدريبات Southern

Jackaroo (٢٠١٧) وKakadu (٢٠١٦) متعددة الأطراف، وجميعها مستضافة في أستراليا[٩].

إجمالاً، يمكن القول بأن الهدف الرئيسي من هذه التدريبات الثنائية هي خلق الثقة بين جيوش دول المجموعة الرباعية، وتعزيز قابلية التشغيل البيني، ووضع الأساس للعلاقات السياسية على مستوى أعمق.

ثالثًا، السلوك الصيني والتوجه نحو التحالف الرباعي الثاني:

لقد أدى السلوك الصيني المتنامي بعد عام ٢٠١٥ إلى بلورة مزيد من المواءمة بين المصالح التي تقوم عليها الرباعية، حيث وجدت الهند نفسها في الطرف المتلقي للإكراه العسكري المباشر من قبل الصين، حيث انخرطت في مواجهة ثلاثية في دوكلام مع بوتان والصين في صيف عام ٢٠١٧. كما وجدت الهند نفسها ممنوعة من العضوية في مجموعة موردي المواد النووية من قبل الصين[١٠].

كما شهدت أستراليا تغيرًا جذريًا في علاقتها مع الصين منذ أيام القطيعة في عهد رئيس الوزراء الأسبق كيفين رود، حيث أدى الكشف عن قبول العديد من السياسيين الأستراليين للمال من المنظمات والأفراد المرتبطين بالحزب الشيوعي الصيني، فضلاً عن الكشف عن نشاط كبير لإدارة العمل الجبهوي الموحد، التابعة للحزب الشيوعي الصيني، في أستراليا، إلى اعتماد قانون التدخل الأجنبي في عام ٢٠١٨[١١].

وقد شهدت اليابان أيضًا ارتفاعًا ملحوظًا في السلوك الصيني القسري في الفترة بين الرباعي الأول والثاني، فمع تأميم جزر سينكاكو في عام ٢٠١٢ ، شهدت اليابان زيادة كبيرة في السلوك القسري «للمنطقة الرمادية» من قبل خفر السواحل الصيني وسفن الميليشيات البحرية، كما أدى اعتقال قبطان صيد صيني من قبل خفر السواحل الياباني إلى تأجيج التوترات. وفي السنوات التي تلت حل أزمة عام ٢٠١٢، سجلت قوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية أرقامًا قياسية عامًا بعد عام لاعتراضات التدافع ضد الطائرات الصينية التي تزحف، كما استجابت قوة الدفاع الذاتي البحرية وخفر السواحل اليابانية للتوغلات المنتظمة المتزايدة لخفر السواحل الصيني، وسفن الصيد في المنطقة المتاخمة لجزر سينكاكو، وقد

بـدأت السـفن والطائـرات الصينيـة بالمـرور عـبر مضيـق مياكـو في طريقهـا إلى غـرب المحيـط الهـادئ، وهـي حقيقـة أكـدت أن الجيـش الصينـي ينظـر إلى جـزر اليابـان الجنوبيـة الغربيـة كحاجـز أمـام الوصـول إلى المحيـط[١٢].

المحور الثاني الصعود الصيني في النظام الدولي:

يعـد تصاعـد دور الصـين في النظـام الـدولى لـه دلالات قويـة بـين هيـكل النظـام وبـين قدرتـه عـلى أداء وظيفتـه، فكلـما اسـتمرت، أو زادت قـدرة النظـام عـلى أداء وظائفـه اسـتمر هيـكل النظـام كـما هـو، وكلـما ضعفـت قـدرة النظـام عـلى أداء تلك الوظائـف زادت فـرص انهيـار النظـام، أو تغـير هيكلـه، أو حـدث إحـلال وتغـير في قـواه الرئيسـية، وتتعـدد وظائـف النظـام الـدولي فيـما بـين تحقيـق الأمـن والتنميـة أو التكامـل أو التحالـف، والتكيـف مـع الضغـوط وتعزيـز الشرعيـة، ويقتـضي ذلـك كلـه النجـاح أو الفاعليـة في تجميـع المصالـح والتعبـير عنهـا. وقـد تختلف اسـتراتيجية النظـام الـدولي في أدائـه لوظائفـه وفي اختيـاره لأسـاليب تحقيـق ذلـك. ففـي النظـام التعـددي يسـود نمـط التوفيـق والمسـاومات، بينـما يسـيطر التنافـس والـصراع في النظـام ثنـائي القطبيـة، وتتصـدر سـيادة القطـب الواحـد ومصالحـه وسياسـاته في النظـام الأحـادي القطبيـة. ولأيديولوجيـة النظـام الـدولي، إن وجـدت، تأثـير كبـير في تحديـد هيكلـه، وفي تحديـد عمليـة الانتقـال مـن نظـام إلى آخـر. ففـي النظـام متعـدد الأقطـاب لا توجـد أيديولوجيـة واحـدة أو مسـيطرة أو جامـدة، بـل توجـد سـيولة ومرونـة ومتسـع يضـم انتـماءات فكريـة متنوعـة دون جمـود أيديولوجـي. وفي النظـام الثنـائي القطبيـة توجـد حالـة اسـتقطاب أيديولوجـي، حيـث يسـتخدم كل قطـب أيديولوجيتـه كوسـيلة لجـذب آخريـن نحـوه، وتأليبهـم عـلى القطـب الآخـر وأيديولوجيتـه، أمـا في النظـام أحـادي القطبيـة فتسـود أيديولوجيـا القطـب العالمـي الأوحـد الـذي يسـعى إلى فـرض أيديولوجيتـه عـلى الآخريـن.

ومـن ملامـح التغيـير في حركـة العلاقـات الدوليـة في مرحلـة مـا بعـد الحـرب البـاردة أن القـوة الدوليـة المهيمنـة والمؤثـرة لم تعـد قـاصرة عـلى الغـرب الأمريـكي والأوروبي، بـل اتسـعت لتشـمل قـوى آسـيا (الصـين واليابـان والهنـد وأوراسـيا (روسـيا الاتحاديـة) وأمريـكا اللاتينيـة (البرازيـل)، وأفريقيـا، (جنـوب أفريقيـا)[١٣]، ونتيجـة

لذلك، ولتنوع الأطراف الدولية المؤثرة، تعددت القضايا العالمية التي تشكل أجندة النظام العالمي، ولم تعد فقط عسكرية أو استراتيجية، بل ضمت قضايا عالمية إنسانية وسياسية واقتصادية، وكذلك اتسع نطاق حركة العلاقات الدولية، ولم يعد قاصرًا على أوروبا، التي كانت مركز حركة العلاقات الدولية لثلاثة قرون من الزمن، بل ولم يعد ممكنا تجاهل أي منطقة جغرافية بزعم أنها صغيرة أو بعيدة أو ضعيفة. ورغم أن ذلك التحول يمثل تحديًا أمام النظام الدولي الجديد، لأن أجندته أصبحت أثقل وزنًا وأوسع نطاقًا، وقد لا يكون، أيضًا، من السهل دمج القوى الدولية الجديدة العديدة باهتماماتها وانشغالاتها ومصالحها المتعددة أو المتنوعة، مما يجعل النظام الدولي الجديد أكثر تعقيدًا وأكثر تركيبية، وبالتالي ربما يكون التعامل معه، على الأقل من الناحية النظرية، أكثر صعوبة مما كان عليه الوضع في المرحلة السابقة[١٤].

مع تزايد النمو الاقتصادي والعسكري والسكاني للصين خلال السنوات الأخيرة، ثمة تنبؤات وتقديرات لدى العديد من الخبراء ومراكز الفكر تشير إلى أن السياسة العالمية تتجه نحو عصرٍ ستكون فيه الصين- وليس الولايات المتحدة- هي اللاعب المهيمن على العالم، حيث تعتمد مثل هذه التوقعات على أن واشنطن في تراجع مستمر كقوة عالمية، على عكس بكين[١٥].

أولاً، مقومات الصعود الصيني في النظام الدولي:

انطلاقاً من مقولة، «انتظروا الصين في القرن الواحد والعشرين» نصل إلى حقيقة الصين الحديثة، ولا سيما من خلال دراسة أوضاعها وتحليلها، ففي السابق كانت الكتب والدراسات التي تتناول موضوع الصين، تبدأ بمقدمة ذات طبيعة افتراضية يسبقها عادة السؤال: ماذا لو حكمت الصين العالم؟. وفي مرحلة أحدث أصبح السؤال متى ستحكم الصين العالم؟. أما اليوم فلم يعد هناك مجال لهذه الأسئلة الافتراضية، لأن التقدم الصيني قد أصبح حقيقة واقعية، والمؤشرات الدالة على ذلك كثيرة.

وتوضح المؤشرات الدور المتنامي والخطوات العملاقة والمتسارعة التي تقطعها الصين في مسار الريادة، بل وتوقع البعض أن الصين، التي تتمتع بأسرع

معدلات النمو الاقتصادي، وتزداد ميزانيتها العسكرية سنويا، سوف تحتل المكانة الاقتصادية الحالية للولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما سيترك تأثيراً واضحاً على دورها الذي أصبح متحرراً من القيود التي كانت تفرضها عليها بيئتها المحلية والإقليمية، وهي متغيرات قد تجعلها الدولة البطل في القرن الواحد والعشرين[١٦].

فخلال الخمسة قرون الماضية كان على رأس كل قرن دولة تمثل البطل، كالبرتغال في القرن السادس عشر، وهولندا في القرن السابع عشر، وبريطانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين، والصين قد تكون الدولة البطل في القرن الحادي والعشرين. ولا شك أن الإصلاحات الاقتصادية الداخلية، ومحاولة التكيف مع المشاكل الإقليمية والدولية، جاءت لتتوافق مع تطلعات الصين لأن تصبح ذات شأن في السياسة الدولية، فدورها لم يعد يستند إلى المتغير الأيديولوجي بقدر ما أصبح يستند إلى معطيات اقتصادية، تدعمها القدرات السياسية والعسكرية.

وبمعزل عن مواجهة الدور الأمريكي، فإن أمام الصين فرصة لترجمة مقدار القوة التي تمتلكها إلى نفوذ عالمي يساهم في تحقيق دور أكثر تقدما في النظام الدولي، خصوصا بعد النتائج التي حققتها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، والوباء العالمي (كوفيد- ١٩) ٢٠٢٠م، في التوازنات الاقتصادية الدولية وفي التوازنات السياسية، ما فتح النقاش على مصراعيه لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

وما يعزز ذلك هي تلك العبارات التي راجت مؤخرا في وسائل الإعلام العالمية وفي مراكز الأبحاث وتصريحات كبار المسؤولين، من أن هناك نظامًا عالميًّا قيد التشكيل، لا يخضع لسيطرة مطلقة، تشارك فيه القوى الكبرى والصاعدة والنامية على حد سواء، ونشير في هذا السياق إلى تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي حمل عنوان، (اتجاهات كونية)، الذي توقع أن يكون النظام الدولي بحلول عام ٢٠٢٥م نظاما متعدد الأقطاب، بسبب صعود قوى طامحة جديدة، وبسبب تراجع الاقتصاد العالمي، والانتقال التدريجي للقوة من الغرب إلى الشرق الذي تتزعمه الصين. وهناك الكثير من الآراء التي

تصب في هذا المعني من قبل المسؤولين والباحثين الأمريكيين[١٧].

وسواء اتفقنا أم لم نتفق مع هذه الآراء حول الصين، فإننا لا نستطيع أن ننكر أن هذه الدولة تحقق نموا متصاعدا في عدد من العناصر الأساسية التي تكون قدرة الدولة على الفعل والتأثير، ويكفي أن نذكر بعض المقومات للتأكيد على أن الصين تتجه اتجاهاً تصاعديا لأن تكون قوة فاعلة في النظام الدولي، حتى أضحى البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمى، وأطلق البعض على القرن الحالى (القرن الصينى). وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولى بحلول ٢٠٢٥م.، ويذهب البعض إلى أن ذلك سوف يتحقق فى منتصف القرن الحالى[١٨].

ثانيًا، المقومات الاقتصادية للصعود الصيني في النظام الدولي:

لقد حققت الصين خلال السنوات الأخيرة انطلاقة متزايدة فى كافة المجالات والميادين، مما مكنها من الصعود إلى مصاف القوى العظمى، يأتى فى مقدمتها الاقتصاد، فقد عمدت الصين منذ ١٩٥٠ م وحتى ١٩٨٠م إلى إنشاء وتشييد البنية التحتية للاقتصاد، وقد جاءت انطلاقة التنين الصيني الاقتصادية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، فقد حققت معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلى الإجمالي، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وتمحور هذا المعدل حول ٩,٧ ٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٩١م حتى ٢٠٠٠م، وبدأ يتزايد بعد ذلك عن ١٠٪، ففي ٢٠٠٥م كان ١٠,٤٪، وفى عام ٢٠١٠م كان ١٠,٣٪, ووفقاً للبيانات فإن معدل نمو الاقتصاد الصيني في ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م وصل ١١,٩٪ و٩,١٪ على الترتيب، مقارنة بـ ٢٪ و١,٢٪ للولايات المتحدة الأمريكية و٢,١٪ و٤,٪ بالنسبة لليابان.

كما أن من أهم المؤشرات الدالة على ذلك احتلالها المرتبة الأولى عالمياً من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتراوح هذا المعدل منذ سنة ٢٠٠٤م إلى غاية ٢٠١٩م ما بين ٥,٩٥ بالمئة و١٤,٢٣ بالمئة سنوياً، وهو أعلى معدل للنمو بين القوى الكبرى في العالم، هذا في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ٣,٨ بالمئة منذ عام ٢٠٠٤م[١٩].

وتمثل الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي، بدلا من اليابان التي ظلت كقوة اقتصادية ثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مدار أربعة عقود، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة ٢٠١٩م إلى حوالي ١٤,٣٤ تريليون دولار[٢٠].

وتتمتع الصين بقوة بشرية هائلة، وهو ما جعل منها أكبر سوق عالمية سواء من حيث الاستهلاك أو من حيث الإنفاق على السياحة، حيث يقدر إنفاق السياح الصينيين في العالم بحوالي ٢٥٠ مليار دولار، وهو يفوق إنفاق السياح الأمريكان والألمان معا.

كما تعتبر الصين أول دولة مستوردة للنفط والطاقة، كما أنها أكبر مستورد ومستهلك لمعظم المعادن في العالم، وهي أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت ٧٥٨ مليار دولار من عام ٢٠١٠م إلى غاية النصف الأول من عام ٢٠١٩م، تليها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية عالميا في نفس الفترة بحجم استثمار بلغ ٣٥٦ مليار، هذا بالإضافة إلى كونها أكبر سوق للسيارات في العالم، وهو مجال يوفر أكثر من ٤٠ مليون وظيفة، وتصل عائداته إلى حوالي ١ تريليون دولار كل عام، أي ما يقارب ١٠ ٪ من الإنتاج الصناعي في الصين[٢١].

فالصين هي القوة العالمية الأولى من حيث الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ ٣،٢١٣,٨ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٢، كما أنها، في أكتوبر ٢٠٢١، تملك ١,٠٦٥ تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية، أو حوالي ٣,٦٨٪، من الدين القومي الأمريكي البالغ ٢٨,٩ تريليون دولار، وهو أكثر من أي دولة أجنبية أخرى باستثناء اليابان، وهو الأمر الذي يمكنها من لعب دور كبير في الاقتصاد العالمي، وفقاً لمعايير حجم السوق والتجارة الخارجية، والقوة الشرائية للعملة الصينية اليوان مقابل الدولار[٢٢].

وتعد الصين البلد الأكثر تصديرا في العالم، حيث إن حصة الصين من إجمالي ناتج التصنيع العالمي تبلغ حوالي ٣٠٪، وهي مرشحة للارتفاع، كما أن ١١,٤٪ من تجارة البضائع العالمية تتم مع الصين، وهي تحتل المرتبة الأولي عالميا،

من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يميل الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لصالح الصين، فحسب ما جاء به مكتب الإحصاء الأمريكي، بلغت الواردات الأمريكية من الصين نحو ٥٤٠ مليار دولار في ٢٠١٨م، أي أن الولايات المتحدة تستورد بضائع بما قيمتها ١,٥ مليار دولار يوميا من الصين[٢٣].

ثالثًا، المقومات السياسية والاجتماعية للصعود الصيني في النظام الدولي:

بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية السالفة الذكر، تتمتع الصين بخصائص سياسية متنوعة، باعتبارها دولة تجمع بين متطلبات القوى الكبرى وملامح دولة من دول الجنوب، وذلك يجعل القوى الكبرى تأخذ رأيها في الحسبان، فضلاً عن ثقة دول الجنوب وتأييدهم لها؛ باعتبارها دولة من دول العالم الثالث.

ولعل ذلك ما يفسر حالة التأني التي تنتهجها الصين في مسألة أداء دور فاعل في النظام الدولي، والتي تأتي انسجاماً مع إدراكها بأن الصعود السريع سوف يكون مكلفاً ماديا عليها، وقد يضر ببعض مصالحها مؤقتاً، وهذا الأسلوب المعتمد يتيح لها، على حد تعبير غاندي، الغزو السلمي.

ذلك لا يعني ضعف النظام السياسي الصيني، بل بالعكس، فلا ينكر أحد أن الثقل السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تتمتع به الصين، جعلها قادرة على انتهاج أسلوب معادٍ، خاصة في ظل ما تملكه من إمكانيات سياسية واجتماعية، نذكر منها:

أ- أنها ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو ما يسمح لها بممارسة تأثير كبير في مجريات الأحداث العالمية، ويكسبها قدراً من النفوذ في عدد كبير من دول العالم الثالث[٢٤].

ب- تعد الأولى عالميا من حيث الموارد البشرية، فعدد سكانها يربو على مليار و٤٠١ مليون نسمة. وهي أكبر دولة يستخدم شعبها الإنترنت. كما أنها تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا، وكندا، والولايات المتحدة. ناهيك عن موقعها الاستراتيجي الذي يربط شرق آسيا بشرق أوروبا، والذي يجعلها تتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية.

ج- إن طبيعة التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على إعلاء القومية والثقافة الصينية وإضفاء صفة القومية على التوجهات الخارجية الصينية، يجعلها تتميز عن غيرها بثلاث خصائص، وهي:

1- أولوية النظام على الحرية السياسية.
2- أولوية الواجب على الحق.
3- أولوية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

وهي خصائص تميز المجتمع الصيني عن باقي المجتمعات، وتضفي نوعا من الاستقرار في النظام السياسي على المستوى الداخلي.

أما على صعيد العلاقات الخارجية، فقد استطاعت الصين أن تقطع خطوات كبيرة في تطبيع العلاقات مع العالم الخارجي، بفضل سياستها التي تتسم بالمرونة واحترام الخصوصيات السياسية والثقافية للدول. كما أن الصين وبالرغم من كونها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، إلا أنها نادرًا ما تستخدم حق الفيتو، وغالبا ما تفضل أسلوب الحياد في القضايا والنزاعات الدولية.

رابعًا، المقومات العسكرية والتكنولوجية للصعود الصيني في النظام الدولي:

لقد عمدت الصين إلى استغلال انطلاقتها الاقتصادية فى دعم وتحديث قدراتها العسكرية، بما يمكنها من إعداد جيش قوى يعبر عن طموحاتها كقوة عالمية كبرى صاعدة، ووضع أقدامها فى النظام الدولى كدولة عظمى، ولن يتأتى ذلك بالتقدم الاقتصادي فحسب، فلابد أن يكون مصحوبا بعناصر وأبعاد يأتي فى مقدمتها تطوير قدراتها النووية العسكرية وجيشها وإمكانياتها البشرية. وتعود جذور بناء الجيش الصيني إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، أثناء الحرب الأهلية بين جناحي الكومنتاج وأثناء الحرب ضد القوات اليابانية. وجاءت الانطلاقة الحقيقية لبناء المؤسسة العسكرية الصينية فى مطلع التسعينيات من القرن الماضى، حيث بدأت فى تأسيس الجيش وتنظيمه، ثم بعد ذلك العمل على إمداده بالوسائل المتقدمة، ثم فى مطلع القرن الحالي بدأت الصين فى إمداد الجيش بأعلى التقنيات العسكرية فى البر والجو والبحر[٢٥]، وبدوره أصبح يتعاظم أكثر وأكثر. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العديد من المؤشرات، لعل

أبرزها[٢٦]:

أ- رفعت الصين ميزانيتها الدفاعية السنوية في مارس ٢٠٢٢ بنسبة ٧,١ في المائة إلى ٢٣٠ مليار دولار أمريكي من ٢٠٩ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، أي ثلاثة أضعاف الإنفاق العسكري الهندي، حيث اقترحت الحكومة الصينية ميزانية الدفاع للسنة المالية ٢٠٢٢ بمبلغ ١,٤٥ تريليون يوان (٢٣٠ مليار دولار أمريكي)[٢٧].

ب- تمتلك الصين أكبر جيش في العالم، من حيث التعداد البشري تسانده قوات احتياط كبيرة. ويقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو ٢,٣ مليون جندي قيد الخدمة، وهو ما يبين ضخامة الجيش الصيني، من حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة التي يقدر عدد جيشها بحوالي ١,٥ مليون جندي، وكذا مقارنة بروسيا والهند. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول السالفة الذكر، بالإضافة الي كوريا الشمالية، هي الدول الوحيدة التي كسرت حاجز المليون جندي قيد الخدمة في الوقت الحالي[٢٨].

جـ- أصبحت الصين ثاني أكبر دولة منتجة للأسلحة بعد الولايات المتحدة وفق تقرير لمعهد «ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، بعد أن كانت تعد أكبر دولة مستوردة للأسلحة في وقت غير بعيد. وتجدر الإشارة إلى أن الصين تحتل المرتبة الثانية في العالم في تصدير الطائرات العسكرية بدون طيار.

ح - الصين هي إحدى الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا النووية والتقنية الصاروخية (أصبحت الصين دولة نووية منذ عام ١٩٦٤م)، وهي تعتبر القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، يليها عدد من الدول المعدودة على الأصابع، وهي: فرنسا، وبريطانيا، والكيان الصهيوني، والهند وباكستان، بالإضافة إلى إيران وكوريا الشمالية اللتين تسيران في الطريق لامتلاك قدرات نووية عسكرية.

لكن بالرغم من عناصر القوة التي ذكرناها، وعناصر قوة أخرى لم يتسن لنا ذكرها، فإن الصعود الصيني برغم توافره على الكثير من المقومات الاقتصادية

التي فاقت كل تصور، وبرغم ما تشهده من تقدم تكنولوجي وعسكري منقطع النظير على نحو ما أسلفنا، إلا أن مسار هذا الصعود لن يكون بالطبع يسيرًا، فالجميع يعلم أن الصعود الصيني سيبقى مثار انتقادات ومكمن قلق من لدن القوى الكبرى، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت وستبقى تتخوف من الصين. لكن جاء الموقف الصينى ليؤكد على ما يلى:

١. إن الصين تتمسك دومًا باستراتيجية غير عدائية للدفاع الوطنى، وملتزمة بطريق التنمية السلمية.

٢. إن تطور الدفاع الوطنى الصيني يتناسب مع البلاد ويحميها.

٣. إن الصين كانت دوما قوة إيجابية لتحقيق السلام والتنمية فى آسيا-الباسيفيك[٢٩].

وبالتالي، يبدو أن الأساس المنطقي وراء زيادة الإنفاق العسكري للصين يتوافق مع أهداف القيادة الصينية لبناء «قوة وطنية شاملة». هذا ينطوي على خلق قوة داخلية وخارجية. داخليًا، يريد صانعو السياسة الشيوعيون التركيز على الحفاظ على الازدهار الاقتصادي والتماسك المحلي والتأثير الاجتماعي للحزب. وتشكل النضالات الانفصالية في مقاطعتي التبت وشينجيانغ تحديات كبيرة للحكومة المركزية، ويخصص جزء من الميزانية العسكرية للصين لحراسة هذه المناطق. خارجيًا، تهتم بكين أيضًا بوحدة أراضيها من حيث صلتها بتايوان، لكن لديها طموحات أكبر من حيث إبراز القوة والنفوذ الدبلوماسي والمكانة الدولية، كما تلعب النزاعات الإقليمية الصينية دورًا رئيسيًا في تفكيرها الجيوسياسي لزيادة إنفاقها العسكري. ومن ثم، تظل هذه المصالح الاستراتيجية المحددة منسجمة مع هدف الصين الشامل المتمثل في بناء قوة وطنية شاملة.

ومع ذلك، كان لزيادة الإنفاق العسكري والتحديث الصيني آثار كبيرة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. بادئ ذي بدء، أدى عدم اليقين بشأن صعود الجيش الصيني إلى مناقشات داخلية داخل البلدان الأخرى حول أفضل السبل للرد. وسيطرت هذه المناقشات على التفكير الأمني في الولايات المتحدة واليابان وتايوان وبين الدول أعضاء رابطة «الآسيان».

وفي هـذا الإطـار، يـرى الباحـث أنـه حتـى لـو نظـرت القيـادة الصينيـة إلى الحشـد العسـكري باعتبـاره جـزءًا طبيعيًـا مـن صعـود البـلاد إلى وضـع القـوة العظمـى، فـإن الشـكوك المحيطـة بنفقاتهـا العسـكرية تقـوض بالفعـل الزعـم بـأن صعـود الصـين سـيكون سـلميًا. وبالتـالي فـإن دول آسـيا والمحيـط الهـادئ تدعـم جيوشـها لموازنـة صعـود الصـين.

ومـن ثـم، فـإن التحديـث العسـكري الصينـي، الـذي يتـم القيـام بـه لأي سـبب كان، يخلـق تصـورات بـأن الصـين مهتمـة بإبـراز القـوة وليـس الصعـود السـلمي بعـد كل شيء. فـإذا نظـرت الـدول الأخـرى إلى الصـين عـلى أنهـا تهديـد وتسـعى إلى احتوائـه، لا سـيما مـن خـلال التحالـف مـع الولايـات المتحـدة، فـإن ذلـك يعيـق قـدرة الصـين عـلى الاسـتمرار في التنميـة دون انقطـاع. وإذا اسـتخدمت الصـين قوتهـا العسـكرية لتأمـين الوصـول إلى المـوارد الطبيعيـة الحيويـة لتنميتهـا الاقتصاديـة، فقـد تجـد نفسـها في صراع مـع الولايـات المتحـدة، بشـكل مبـاشر أو مـن خـلال وكلاء، وهـذا أيضًـا سـيعقد مطالباتهـا بالنمـو السـلمي.

خامسًـا، آفـاق وتحديـات الصعـود الصينـي في ظـل الهيمنـة الأمريكيـة عـلى النظـام الـدولي:

أشـارت الدراسـة في الجـزء السـابق، إلى أن تزايـد النمـو الاقتصـادي، والعسـكري، والسـكاني للصـين خـلال السـنوات الأخـيرة، صاحبتـه تنبـؤات وتقديـرات لـدى العديـد مـن الأوسـاط السياسـية والأكاديميـة الأمريكيـة والغربيـة عمومـا، بـل والعربيـة أيضاً، تشـير إلى أن النظـام العالمـي القائـم عـلى الأحاديـة القطبيـة يتجـه نحـو نظـام متعـدد الأقطـاب، وقـد تركـزت هـذه التنبـؤات والتقديـرات، حـول جملـة التحديـات التـي تواجـه أسـس ومقومـات القـوة الأمريكيـة مـن جهـة، والتحـولات والتغـيرات في موازيـن القـوى عـلى الصعيـد الـدولي مـن جهـة أخـرى[٣٠].

في هـذا السـياق، تنقسـم الأدبيـات الاسـتراتيجية داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكية وخارجهـا حـول تأثـيرات النـد الصينـي وتداعياتـه عـلى الهيمنـة الأمريكيـة العالميـة، حيـث يـدور الجـدل بـين تياريـن: يـرى أنصـار التيـار الأول، وهـو تيـار يدعـم نظريـة التهديـد الصينـي ويطلـق عليـه اسـم «مهاجمـو التنـين»، أنـه يمكـن للصـين بنـاء

على ما تملك من مقومات أن تشكل تهديدًا للهيمنة الأمريكية، ويدعم هذا التيار البراديغم الواقعي التشاؤمي، وهو براديغم سيطر ولا يزال على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، يدعو أنصاره إلى ضرورة اتخاذ كل التدابير الممكنة لاحتواء الصين، قبل أن تصل إلى المستوى الذي يمكنها من مزاحمة القوة الأمريكية في تسيير شؤون النظام الدولي، خاصة في ظل تزايد التحذيرات التي تقول إنها إذا استمرت على نفس وتيرة النمو، فإنها سوف تتحول إلى قوة عدوانية.

أما التيار الثاني، فيضم أولئك الذين يطلق عليهم اسم «معانقو الباندا»، والذين يعتقدون بأن الصين لا يمكن أن تمثل تهديدا كبيرا للمصالح الأمريكية، خاصة في ظل امتلاك واشنطن أكثر من ٧٠ قاعدة عسكرية منتشرة في أرجاء المعمورة، بما في ذلك المنتشرة في المناطق المحاذية للإقليم الصيني، كما أن لديها أكبر ميزانية عسكرية في العالم يصعب تجاوزها على المدى المنظور والمتوسط.

بناءً على ما تقدم سنحاول مناقشة هذه الآراء المتضاربة حول مدى تأثير الصعود الصيني في النظام الدولي على الهيمنة الأمريكية، فهذه الأخيرة بوصفها القوة العالمية العظمى تريد الاحتفاظ بهيمنتها العالمية، والصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد، تسعى لفرض نظام عالمي جديد لا يخضع لسلطة واحدة.

آفاق الصعود الصيني في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي:

لقد أفاض الكثير من المحللين وخاصة الاقتصاديين منهم، في وصف معالم الصعود الصيني وتراجع الهيمنة الأمريكية، بل إن هنالك من قال بأن الصين ستنهي القرن الأمريكي، وأن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الصيني، وذلك نتيجة الانتكاسات التي عرفتها الولايات المتحدة، وما نتج عنها من تزايد مشاعر الكراهية ضدها، وردود أفعال عنيفة تجاهها في كثير من مناطق العالم. وقد زادت حدة هذه التكهنات مع تزايد التأزم في السياسة الأمريكية دولياً نتيجة تدخلاتها العسكرية المستمرة في العديد من مناطق العالم، وبالنظر لما تعانيه من قصور فعلي في بعض مقوماتها الاقتصادية، التي تجلت ملامحها

في الآونة الأخيرة، نتيجة تحويل مواردها من الحاجات الاجتماعية والسياسية إلى الإنفاق على قدراتها العسكرية وبرامج أمنها القومي، وبالرغم من الإنفاق العسكري الأمريكي الذي يفوق القوى الصاعدة متفرقة أو مجتمعة، فإن ذلك لم يعد مؤشراً كافيا على تحديد القوة الأمريكية، وهو ما كشفته أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، والوباء العالمي مؤخراً ٢٠٢٠م، وبالمثل تراجعت القوة التأثيرية للسياسة الخارجية الأمريكية[٣١].

كما لم تعد الولايات المتحدة تستطيع الضغط وفرض القيود على النظام الإيراني بمفردها وبدون مساعدة الدول الأوروبية، ولابد من التأكيد كذلك أن واشنطن أقرت في أكثر من مناسبة باستحالة أو عدم قدرتها وحدها على تأمين الاستقرار وضبط النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، بل وطالبت كذلك دول الخليج بتحمل تكاليف الحماية الأمريكية، وهذا بلا شك يمثل اعترافا بتراجع الدور الأمريكي في إدارة شؤون النظام الدولي، ومن جهة أخرى يشجع القوى العالمية لإيجاد بديل للقيادة الأمريكية، حيث توجد علاقة قوية بين قدرة الولايات المتحدة على أداء وظائفها وبين هيكل النظام الدولي الحالي، وكلما ضعفت قدرة الولايات المتحدة على أداء تلك الوظائف زادت فرص انهيار النظام، أو تغيير هيكله، أو حدث إخلال وتغيير في قواه الرئيسية.

هذا الطرح تفسره نظرية الواقعية البنيوية التي جاء بها كينيث والتز، حيث تشير إلى أن الدولة المهيمنة سوف يعاقبها النظام عاجلاً أو آجلاً، وبالضرورة سوف تسعى الدول الأخرى لمنافستها أو التفوق عليها من خلال زيادة عناصر قوتها، أو من خلال توسيع تحالفاتها، فمثلاً إن كلفة وأعباء سعي الولايات المتحدة لمنع ظهور قوي منافسة لها تفرض عليها استهلاك واستنزاف الكثير من الموارد، خاصة وأن التكاليف التي تصرف علي القوات العسكرية المنتشرة في عموم أصقاع الأرض لإدامة التفوق العسكري الأمريكي وضمان انتشاره أضحت تشكل عبئا متزايدا علي الميزانية الأمريكية، وهو ما قد يساهم بصورة أو بأخري في تراجع دورها في النظام العالمي لصالح منافسيها، وأبرزهم الصين.

وليس بالضرورة هنا أن تسعى الصين إلا لتبوء دور الزعامة الإقليمية أو

الدولية، فليس لدى الصين عقدة الإحساس بالنقص تجاه القوى المتفوقة عليها، وهي غير متعجلة لدور عالمي، وإنما النظام سوف يضع الصين في حالة يمكن تسميتها بالقبول الحتمي لسد حالة الفراغ الناشئة في النظام الدولي، فعالم اليوم أقل قابلية للتسليم بهيمنة الولايات المتحدة حتى ولو كانت بالغة الجبروت عسكرياً وعظيمة النفوذ سياسياً، وهو ما أكد عليه الرئيس الصيني السابق «جيانغ زيمين» عندما قال إن الصين على المستوى الدولي قد انتقلت من التحالف الوثيق مع الاتحاد السوفيتي السابق في الخمسينيات، إلى التحالف الافتراضي مع الولايات الأمريكية، أما اليوم فهي تتحرك مستقلة وتسعى لعالم متعدد الأقطاب[٣٢].

تحديات الصعود الصيني في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي:

ما لا يمكن إخفاؤه أو إنكاره أن صعود أي دولة مهما كانت توجهاتها، كثيراً ما يثير القلق والهواجس لدى القوى العالمية، ولا سيما لدى الولايات المتحدة التي لم تنظر يوماً إلى الصعود الصيني على أنه صعود سلمي، بل كانت تميل دائماً إلى عده مصدراً يهدد مكانتها ومصالحها القومية، وعاملاً سلبياً يهدد الاستقرار العالمي والإقليمي، وربما يعتبر ذلك هو التفسير الحقيقي لمرحلة توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الوقت الحالي، والتي من مبرراتها حسب القيادة الأمريكية حماية المصالح الأمريكية والقيم الليبرالية من التهديد الصيني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة تدرك أن إضعاف أو تفكيك الصين ليس بالأمر السهل، كما أنه في حالة تحقيقه فإن النتائج التي تترتب عليه ستكون بالغة الخطورة على مصالحها، لذلك فهي تنتهج النمط الثاني من أنماط الاستراتيجية الأمريكية، إذا كان هنالك عدو لا يمكن تدميره، ينبغي العمل علي تشتيته، وربما يفسر ذلك الكيفية التي تحاول بها الولايات المتحدة تطويق التنين الصيني، سواءً من خلال الدخول في تحالفات عالمية مع الدول المناوئة لها، أو إثارة الاضطرابات في الدول التي تمثل أهمية استراتيجية لها، مثل السودان في أفريقيا، أو حتى التورط في إثارة الاضطرابات داخل الصين

نفسها من خلال دعم الأقليات، مثل قبائل الإيغور، ودعم انتفاضة الشباب في هونغ كونغ، أو من خلال الحرب الإعلامية، على غرار التصريحات المتكررة والمستفزة للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والتي كان آخرها وصف الوباء العالمي Covid-19 بالفيروس الصيني.

وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن سياسة الولايات المتحدة لا اعتبار فيها لحاجات وتطلعات الدول الأخرى، وهي غالبا ما تتحرك وفق منظار الأمن القومي الأمريكي، رافعة شعار «الغاية تبرر الوسيلة».

ومن ثم تتضح اهميه مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون التي أكد فيها أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعبر عن نفسها بقوة المخاطر التي تجابهها، ويمكن أن يدخل من ضمن هذه السياسة الفبركة المصطنعة والتضخيم المقصود للقوة الصينية، من أجل خلق العدو الذي تحتاجه الولايات المتحدة لاستنفار واستغلال طاقاتها العسكرية والمالية ولتبرير مخططاتها العالمية، ففي الكثير من الفترات صرح المسؤولون الأمريكيون بأن القوة الأمريكية في تراجع، ولكنها لم تكن إلا توقعات وتحذيرات فقط[٣٣].

أما بشأن التقارير والتنبؤات حول الدور الصيني في النظام الدولي، فيرى المفكر الأمريكي زبغنيو بريجينسكي في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى»، أن هناك ثغرات بشأن توقع آفاق القوة الصينية والدور الذي سوف تلعبه في العالم. فهو يرى أن الصين ستكون قوة إقليمية، ولن يتعدى دورها محيطها الإقليمي، وذلك لاعتبارات، أهمها: عدم التعويل على التنبؤات والإحصائيات، فقد حدث سابقاً خطأ بشأن استشراف مستقبل اليابان، قبل أن تتراجع اليابان لتترك مكانها للصين كثاني قوة اقتصادية في العالم. يضاف إلى ذلك أن النمو السريع اقتصادياً قد يتيح للصين زيادة بناء قوتها العسكرية والتكنولوجية على المدى القصير، لكن على المدى البعيد قد يحدث لها ما حدث للاتحاد السوفيتي في سباق السلاح مع الولايات المتحدة الأمريكية، فتحديث الجيش الصيني على سبيل المثال للتكافؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية، يحتاج إلى تخصيص ٢٠ بالمئة من الناتج القومي الصيني لمدة ١٠سنوات على الأقل، طبقاً للتقديرات الحالية.

في السياق ذاته، يشير عالم السياسية الأمريكي جوزيف ناي إلى أن القوة الاقتصادية الصينية في مقارنة بالقوة الاقتصادية الأمريكية، استناداً إلى معامل القوة الشرائية، لكنه لا يرى أن هذا يعني تفوق القوة الصينية على نظيرتها الأمريكية في صورتها الشاملة، مشيراً إلى أن الأمريكيين لديهم تاريخ طويل من القلق حول تراجع دور دولتهم على الساحة العالمية، ففي ستينيات القرن الماضي ومع تنامي قوة الاتحاد السوفيتي حينها، تبادر إلى أذهان الكثير منهم أن القوة الأمريكية في انحدار، ولكن مع نهاية عقد الثمانينيات انهار الاتحاد السوفيتي عكس ما كان متوقعًا.

وبالرغم من خطوط السياسة الأمريكية وتوجهاتها الحالية أو المستقبلية غير الواضحة وغير النمطية في بعض معالمها، فإن بعض مؤشرات القوة الأمريكية الشاملة التي تنفرد بها عن سواها، تظهر صعوبة أن تحل دولة محل الولايات المتحدة في مجموع وظائفها القيادية من العسكرية إلى الأيديولوجية، فلم يسبق أبدًا حتى في أزهى عصور الإمبراطورية البريطانية أن وصلت سطوة أي بلد إلى المدى الذي وصلت إليه سطوة الولايات المتحدة، حيث إنها تسيطر على الاقتصاد العالمي من خلال ما يعرف بنظام «بريتون وودز» والذي تمخض عنه إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأصبح بموجبه الدولار الأمريكي الاحتياطي الدولي، كما تهيمن على المؤسسات الدولية الرئيسية، كالأمم المتحدة والكثير من وكالاتها الخاصة، ولها حضور عسكري في جميع بقاع العالم[٣٤].

لكن هل يعني هذا أن الولايات المتحدة ستبقى الطرف المهيمن في تسيير شؤون النظام العالمي؟

كإجابة عن هذا السؤال، ومن خلال الاعتماد على الآراء والتحليلات التي سبق طرحها، نرجح تلك المقولة التي تقول إن هناك نظامًا عالميًّا يتشكل تكون الصين فاعلاً أساسياً فيه، نظراً لما تمتلكه من عناصر قوة وقدرة تؤهلها. إن الصين لم تصل بعد إلى قوة الولايات المتحدة في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، لكن حتى هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي لم تعد هيمنة مطلقة.

سادسًا، أثر الصعود الصيني على توازن القوى في شرق آسيا:

هناك تداعيات للصعود الصيني على توازنات القوى في شرق آسيا، فهناك تخوف ياباني من الصعود الصيني، وكذلك تخوف من قبل دول جنوب شرقي آسيا العشر، فهي تخشى من ظهور العملاق الصيني، خاصة أنها دول صغيرة جدا مقارنة بالصين، ونتيجة لهذا طورت الصين نظرية الصعود السلمي، وهذه النظرية تقوم على أن الصين تسعى إلى الصعود دون إحداث أي تغيير في التوازنات الدولية القائمة، أيضا الصين يجب أن تصعد، وفى الوقت ذاته يجب أن تفيد الآخرين[٣٥].

وفيما يتعلق باحتمالات الصعود الصيني على توازن القوى في آسيا، فهناك أكثر من احتمال: أحدها يتعلق بنشوء كتلة أوراسية صينية روسية، وهو مشروع سبق وأن طرحه «بريماكوف»، وهناك مؤشرات على مثل هذا التوجه تتمثل في تصفية الصين وروسيا الاتحادية لكافة مشكلاتهما الحدودية، وجهود الدولتين في مجال مكافحة الإرهاب والحركات الانفصالية الداخلية، وقد انعكس هذا في إنشاء منظمة شانغهاي للتعاون، فالهدف الصيني والروسي من إنشاء المنظمة بجانب تسوية مشكلات الحدود هو محاولة إيجاد نظام إقليمي أمنى في المنطقة لا تقوم الولايات المتحدة بدور فيه.

أحد الاحتمالات الأخرى هو حدوث تحالف هندي صيني، إلا أن هذا الأمر غير محتمل، حيث إن الهند لن تجازف بمصالحها مع الولايات المتحدة لصالح تعاونها مع الصين. وهناك احتمال ثالث وهو حدوث تحالف صيني ياباني، وسبب عدم حدوثه هو نفس الأسباب المتعلقة بالتحالف الهندي الصيني.

المحور الثالث الصعود الصيني في ظل تحالف كواد الرباعي:

أولاً، عودة التحالف الرباعي كواد:

مع عقد من بناء العلاقات والمزيد من المواءمة الاستراتيجية في متناول اليد، تم تمهيد الطريق في عام ٢٠١٧ لاستئناف الرباعية، وكانت عودة شينزو آبي ، المقترح الأصلي للمجموعة الرباعية، إلى منصبه في عام ٢٠١٢، سبب أساسي في

عودة التحركات بين دول التحالف، حيث لم يضيع أي وقت في الدعوة إلى «ماسة الأمن الديمقراطي» ، وهي تتطابق مع تحالف كواد في كافة الجوانب ولكن الاختلاف في المسمى فقط. وقد وصل الزخم إلى ذروته في أكتوبر ٢٠١٧ عندما اقترح وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ريكس تيلرسون ووزير الخارجية الياباني تارو كونو استئناف تنسيق الحوار الرباعي[٣٦].

وقد التقى ممثلو الدول الأربع (على مستوى مساعد الوزير) في مانيلا في ١٢ نوفمبر ٢٠١٧، وذلك على هامش قمة مانيلا لرابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث ناقش المسؤولون مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية ، ودعم مفهوم «الحرية والانفتاح في المحيطين الهندي والهادئ»، وتعزيز نظام قائم على القواعد في المحيطين الهندي والهادئ[٣٧].

وبعد ما يقرب من عامين منذ الاجتماع الأولي للجنة الرباعية التي تم إحياؤها في نوفمبر ٢٠١٧، استمرت الاجتماعات على مستوى «كبار المسؤولين» على أساس نصف سنوي. لكن حدث ارتقاء دبلوماسي في أول اجتماع (على مستوى كبار المسؤولين الرباعي من وزارات الخارجية) في سبتمبر ٢٠١٩، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ومع انعقاد آخر في أول قمة رباعية (على مستوى القادة) في شكل افتراضي في ١٢ مارس ،. كما أصبحت اجتماعات المجموعة الرباعية تعُقد على أساس ثلث سنوي؛ فمنذ عام ٢٠٢١ عقد اجتماع وزاري (فبراير)، واجتماعان على مستوى القادة (مارس، وسبتمبر). وفي عام ٢٠٢٢، عُقد اجتماعان وزاريان (فبراير، وسبتمبر)، واجتماعان على مستوى القادة (مارس ومايو)، وفي عام ٢٠٢٣، عقد الاجتماع السادس الوزاري الرباعي في مارس الماضي، في حين عقدت القمة بين القادة في مايو الماضي في هيروشيما باليابان، وقد تقود الاجتماعات المنتظمة إلى «إضفاء الطابع المؤسسي النظري على الرباعية».

وعقب اجتماعات تحالف «كواد»؛ اتسعت أجندة عمل إطار الشراكة الرباعية؛ فبعد لقاء فرق عمل، واجتماعين للمسؤولين، ومن ثم ثلاثة اجتماعات وزارية، بالإضافة إلى اجتماعين للقادة، صدر أول بيان مشترك بعد الاجتماع الوزاري

الرابع في فبراير ٢٠٢٢، نحو خطوة أخرى متقدّمة، وقعت الدول الرباعية «المبادئ التوجيهية لتفعيل الشراكة الرباعية..» خلال الاجتماع الخامس الوزاري الرباعي في سبتمبر ٢٠٢٢، ليتبعها تشكيل لجان عمل في الاجتماعات الوزارية والقيادية التي عُقدت لاحقاً.

في إطار الموقف المشترك (على مستوى متعدّد الاطراف) في المجموعة الرباعية «كواد» تجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ أعرب في أول بيان مشترك صدر، والمشار إليه أعلاه، عن «تأكيد التزام المجموعة الرباعية بدعم جهود دول المحيط الهادئ والهندي لتعزيز حرية وانفتاح منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهي منطقة شاملة ومرنة، وتسعى فيها الدول جاهدة لحماية مصالح شعوبها، خالية من الإكراه». وأُشير إلى ذلك في أول بيان قادة مشترك بعد الاجتماع القيادي (الثالث) في مارس ٢٠٢٢، وكذلك في الاجتماع القيادي (الرابع) في مايو ٢٠٢٢، وفي الاجتماع الوزاري (الخامس) في سبتمبر ٢٠٢٢.

وأخيراً، عقب الاجتماع (السادس) الوزاري الرباعي «كواد»، أعرب البيان المشترك عن «تأكيد التزام الرباعي الثابت بدعم منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرّة والمفتوحة، والتي تتسم بالشمول والقدرة على الصمود. نؤيد بشدة مبادئ الحرية وسيادة القانون والسيادة وسلامة الأراضي والتسوية السلمية للنزاعات دون اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة وحرية الملاحة والتحليق، ونعارض أي محاولة أحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن، وكلها ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وما وراءها».

وفي سياق ما سبق؛ عبر الموقف المشترك أعلاه، تشكّل «قضايا الأمن الإقليمي» لعل أهمها، «بحر الصين الجنوبي والشرقي»، و«إطلاق كوريا الشمالية الصواريخ الباليستية»، و«الأزمة الإنسانية في أوكرانيا»؛ أولوية في مداولات اجتماعات المجموعة الرباعية؛ لما لها من تداعيات تهدف نحو محاولة «بناء بيئة استراتيجية جديدة» في آسيا ومحيطها.

في أول بيان وزاري مشترك صدر عن المجموعة الرباعية، تم تبنّي «موقف معارض» مما يحدث في «بحر الصين الجنوبي والشرقي»، وموقف إدانة تجاه

الصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية. وفي أول بيان قادة رباعي مشترك، ولأول مرة تم تقييم «الأزمة الإنسانية في أوكرانيا» وتداعياتها الأوسع. في حين تصدّرت القضايا الثلاث أعلاه، جدول الاجتماع -الرابع- القادة في أيار ٢٠٢٢، مع الإشارة إلى تأثير «النزاع في أوكرانيا والأزمة الإنسانية المأساوية المستمرة، وتقييم آثارها على منطقة المحيطين الهندي والهادئ». ومرة أخرى تصدرت القضايا السابقة جدول أعمال الاجتماع الوزاري السادس الرباعي الأخير[٣٨].

وفي قراءة مفصلة في محتوى البيانات المشتركة أعلاه، نجد صياغة دبلوماسية حذرة (ومتنوعة) إزاء «قضايا الأمن الإقليمي» سالفة الذكر؛ حيث أدلت البيانات بـ «نعارض بشدة» ما يحدُث في بحر الصين الجنوبي (تجاه الصين)، وموقف «إدانة» إزاء صواريخ كوريا الشمالية، وموقف «مناقشة» تجاه أزمة أوكرانيا، وموقف «غير مسموح» استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها (تجاه روسيا)، ومن جدير ملاحظته، يعود الحذر الدبلوماسي «الممنهج» المتبنّى في البيانات المشتركة لاجتماعات تحالف «كواد» تجاه تلك القضايا؛ إلى الاختلاف في نهج الاستراتيجيات (الأحادية) لدول الرباعية في التجمّع «كواد» تجاه قضايا منطقة المحيطين الهندي والهادئ[٣٩].

ثانيًا، انعكاسات تحالف كواد الرباعي على الصين:

تمامًا كما فعلت خلال اجتماعات الرباعي الأول في عام ٢٠٠٧، احتجت الصين رسميًا على اجتماعات تحالف كواد الرباعي الثاني باعتبارها محاولة مستترة للاحتواء. لطالما انتقدت الافتتاحية في وسائل الإعلام الصينية التي تديرها الدولة هذا التجمع باعتباره تهديدًا ليس فقط لصعود الصين إلى السلطة ولكن أيضًا على المحاور الدبلوماسية التقليدية مثل مركزية الآسيان، ويمكن أيضًا العثور على مزيد من الانتقادات بسهولة وهم يهاجمون دول الرباعية بسبب عدم كفاية الدعم فيما يتعلق باحتياجات البنية التحتية لدول جنوب شرق آسيا، وما أبرز ذلك، أن الولايات المتحدة لم تدعم قضيتها بشأن رباعية شاملة عندما أوضح وزير الخارجية مايك بومبيو في خطاب ألقاه في أكتوبر ٢٠١٩ أمام مؤسسة التراث أن الرباعية «[تضمن] احتفاظ الصين بمكانتها المناسبة فقط

في العالم»، التلميح إلى الاحتواء. ومن ثم، تتسم وجهة نظر الصين إزاء تحالف «كواد» بأنها مركبة، وتعرَّضت لمراحل تطور متعددة، كما يأتي[٤٠]:

- من وجهة النظر الدبلوماسية، استنكرت الصين مرارًا وتكرارًا إطار العمل الأمني متعدد الأطراف للتحالف واصفةً إياه بأنه «عديم القيمة»، رغم رؤية الخبراء الاستراتيجيين الصينيين للتحالف باعتباره «مقلقاً»، وعدم التسليم لحقيقة أن التحالف مختصٌّ فقط بمناقشة قضايا الأمن غير التقليدية، وأنه قد يشكل مقدمةً لمواجهة مباشرة مع الصين، وبرغم ذلك، وصفت الصين بالفعل تحالف «كواد» بأنه تحالف ناتو آسيوي في إشارة إلى أهدافه الإحتوائية تجاه الصين، فيما وصفه دبلوماسيون صينيون بأنه «سياسة تكتّل» تنشأ في منطقة الإندو-باسيفيك وتخطط لإثارة التوترات مع الصين، وبشكل قاطع، يُثير تحالف «كواد» مخاوفَ الصين، ويدعم اتهاماتها المتكررة للولايات المتحدة وحلفائها بتبني سياسة «حرب احتواء باردة» ضد مصالحها، لاسيما بعد عقد اتفاقية «أوكوس»، حيث أن تحالف «أوكوس» بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا له أجندة مختلفة عن تحالف «كواد»، فالتحالف الثلاثي هو تحالف أمني بحت لمواجهة الصين، في حين يكون تحالف «كواد» بمثابة مصفوفة من القوى تنسق الأمور في ما بينها اقتصاديًا، وبالتالي فالولايات المتحدة تخنق الصين بمعادلة أمنية واقتصادية في آن واحد.
- من الناحية الاقتصادية، يعتقد محللون كثر بأن تخوف الصين الحقيقي من تحالف كواد هو في الأساس اقتصادي وليس عسكرياً. وينحصر هذا التركيز في تقييم قدرة تحالف «كواد» على «تقديم نتائج ملموسة قادرة على تقويض جاذبية الصين من الناحية الاقتصادية في المنطقة»، كتطوير أطر عمل منافسة لمبادرة «الحزام والطريق» على سبيل المثال، فقد يقوّض هذا بالتبعية النفوذَ الإقليمي لبيجين.
- من وجهة النظر العسكرية والعملياتية، فإن تحالف «كواد» كفيل بتغيير تصورات الصين عن معادلة القوة إزاء تايوان ومنطقة بحر الصين الجنوبي، وفي حال أدت عضوية أستراليا واليابان والهند في تحالف «كواد» إلى مشاركتهم في مبادرة «الردع في المحيط الهادي» الأمريكية، ستنظر بيجين إلى هذه التحركات

باعتبارها تهديداً مباشراً لأصولها. وتهدف مبادرة «الردع في المحيط الهادي» إلى تطوير شبكة من القدرات الهجومية بعيدة المدى، التي تتضمن أسلحةً أرضية مثل صواريخ كروز، وصواريخ باليستية، وصواريخ تفوق سرعة الصوت، بغرض تطويق الصين.

ختامًا، يمكن القول أن جهود الترتيب الأمني والاقتصادي لدول تحالف كواد الرباعي، سيدفع بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن تنتهج الصين سياسة نشطة تجاه القارة الأوروبية، وهذا يضع حلف شمال الأطلسي أمام واقع جديد من الممكن أن يختبر من خلاله قدراته وصدقيته في مواجهة التحديات الأمنية – مثل الموقف الصيني من الحرب الروسية الأوكرانية الحالية، كما أن الاجتماعات التي عقدت برعاية أميركية ومن المقرر أن يعقبها جولات أخرى، تهدف لتطويق الصين اقتصادياً وعزلها عن محيطها وفوق ذلك تحبط إجراءات بكين للردع النووي وإعادة هيكلة قواتها المسلحة، لأن جيش التحرير شهد تغيرًا ملحوظًا في قوام بحريته، وبالتالي يلزمه استراتيجية جديدة تواجه هذا التغير، خاصة بعد توتر العلاقات بين الصين وتايوان وكذلك بين الصين والهند[٤١].

ومع ذلك، ليس واضحاً حتى الآن ما إذا كان تحالف «كواد» سيتحول في المستقبل إلى «ناتو آسيوي»، إذ يواجه التحالف تحديات تتمثل في الرؤى والمصالح المتناقضة – بدرجة أو بأخرى - لأعضائه، التي قد تسهم في تقويض التحالف. حيث تكمن أولويات اليابان وأستراليا في المحيط الهادئ، كما يشكّل المحيط الهندي أولوية أكثر إلحاحاً للهند من المحيط الهادئ. لتشترك أولويات الدول الثلاث السابقة مع أهداف الولايات المتحدة في كلا المحيطيْن، مع التركيز على المحيط الهادئ[٤٢].

وعليه، يصعُب تحديد التحدّيات التي تواجه منطقة المحيطين الهندي والهادئ على مستوى متعدد الأطراف عبر المجموعة الرباعية «كواد»، وبالتالي افتقار سبل التصدّي (بشكل مشترك) لتحدّيات المنطقة، ما يجعل حالة «التوازن الاستراتيجي» ما بين المصالح الحيوية أمام دول أعضاء المجموعة الرباعية أكثراً تعقيداً. وفي بحر الصين الجنوبي قد يشكّل هدفًا مشتركًا ما بين دول أعضاء

«كواد»؛ عبر تبنّي موقف دبلوماسي «معارض»؛ في حين يستند الموقف المشترك، وكذلك الموقف الثنائي، أحادي الجانب، على الموقف القانوني الدولي، سيما على النحو الوارد في المادة ٥٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، عبر تحديد إطار «المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل بحري، وهي المنطقة البحرية خارج البحر الإقليمي، يمكن للدولة الساحلية ممارسة الحقوق السيادية والسلطات السيادية إلى حد محدود». في المقابل، استناد الصين على خط الفواصل التسعة (لسان التنّين) منذ ١٩٤٧، لتتعارض مع «المنطقة الاقتصادية الخالصة»، أي مع مصالح الدول الأخرى في بحر الصين الجنوبي[٤٣].

ومن الملاحظ أنهُ جرى تبنّي موقف «معارض» وليس «إدانة»؛ والسبب تعدّد الأزمات في داخل النزاع في «بحر الصين الجنوبي والشرقي» بين أطرافٍ عديدة، قد تحتاج مطالعةً أخرى لفهم حيثيات (وأبعاد) النزاع في «بحر الصين الجنوبي والشرقي»، وبالتالي مصالح دول أعضاء التجمع الرباعي «كواد». وفي قضية السلاح النووي وإطلاق كوريا الشمالية الصواريخ الباليستية، تحظى بحالة توافق ما بين دول أعضاء تجمع الرباعي «كواد»؛ فإن موقف «الإدانة» يشكّل حالة مماثلة ومشتركة على المستويين (متعدد الأطراف، والثنائي-أحادي الجانب)[٤٤].

أما النزاع في أوكرانيا، فإن الرؤية المشتركة عبر التجمّع الرباعي «كواد» تتمحور حول الحديث عن «الأزمة الإنسانية في أوكرانيا» وتعدّياتها من دون اتخاذ موقف «إدانة» أو مناقشة «دور روسيا» في النزاع/ الحرب؛ نتيجة الاختلاف في الآراء والمواقف (على مستوى الثنائي، أحادي الجانب) بين دول أعضاء التجمّع الرباعي؛ تبنت كلٌّ من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا موقف «إدانة» صريحًا تجاه السياسات الروسية في أوكرانيا، أما للهند تتخذ موقف «محايد» وعدم «إدانة» ضد روسيا؛ فهناك علاقات وثيقة وحليفة تجمع نيودلهي وموسكو.

ورغم ذلك، تدرك الصين أبعاد البيئة السياسية المتقلبة التي باتت تهيمن على العالم، وهو ما يتضح من خلال احتمالية تغيير دول تحالف «كواد»

لمواقفها اعتماداً على الميول الأيديولوجية والحزب السياسي الذي يقود حكومة كلٍّ منها، بالإضافة إلى ذلك، قدمت الحرب في أوكرانيا دروساً كبرى يمكن للصين تطبيقها على تحالف «كواد».

وبينما استطاعت الولايات المتحدة الاستفادة من التخوفات الدولية جراء الغزو الروسي لأوكرانيا، ما أتاح أمامها فرصةَ الضغط على حلفائها لزيادة ميزانيات الإنفاق الدفاعي، وهو سيناريو قد تواجهه الصين في يوم من الأيام، وكمثال على ذلك، وَعَدَ رئيس الوزراء الياباني، فوميو كيشيدا، بمضاعفة ميزانية الإنفاق العسكري لطوكيو على ضوء الحرب في أوكرانيا، وهو ما أثار بعض المخاوف في بيجين، وبما أن الصين لا تميل عادة إلى المخاطرة، فقد يثبت رد فعل الغرب على الغزو الروسي لأوكرانيا أن تجنبَ بيجين اتخاذ القرارات والقيام بأعمال أكثر هجومية وتفتقر إلى الحذر، قد يكون مواتياً لمصلحتها على المدى القصير.

ولهذا يمكن القول أن نمو القوة الصينية في المنطقة هو المحرك الأساسي لواشنطن لتركيز اهتمامها على المنطقة، إلى جانب أهمية الحفاظ على قوة الهند كشريك يتمتع برؤية إيجابية للمنطقة ، فضلا عن أهمية التعاون مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لاسيما دول التحالف الرباعي الهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا، وكذلك بقية الشركاء الإقليميين، ومن ثم ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن استراتيجيتها الجديدة ستحقق أهدافها القديمة الحديثة، وتعمل علي ترسيخ وجودها في المنطقة من خلال التعاون مع حلفائها لردع الصين.

المراجع:

١. انظر:

Tanvi Madan, "The Rise, Fall, and Rebirth of the Quad," War On The Rocks, (November 16, 2017), (29 May 2023), Link: https://warontherocks.com/201711//rise-fall-rebirth-quad/ and also: Marc Grossman, "The Tsunami Core Group: A Step Towards a Transformed Diplomacy in Asia and Beyond," Regional Security 1, No. 1 (November 2005), P4951-.

٢. انظر:

Joint Statement Towards India-Japan Strategic and Global Partnership, India Ministry of External Affairs, December 15, 2006, (29 May 2023), Link: https://mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/6368/Joint+Statement+Towards+IndiaJapan+Strategic+and+Global+Partnership

٣. انظر:

Standing Committee on Foreign Affairs and Trade, Dialogue record of debate, Parliament of Australia, May 28, 2007, (29 May 2023), Link: https://parlinfo.aph.gov.au/parlInfo/search/display/display.w3p;query=(Dataset:commsen,commrep,commjnt,estimate,commbill%20SearchCategory_Phrase:committees)%20CommitteeName_Phrase:%22standing%20committee%20on%20foreign%20affairs,%20defence%20and%20trade%2220%Department_Phrase:%22department%20of%20foregn%20affairs%20and%20trade%22;rec=11

٤. انظر:

Exercise Malabar 0702- Kicks Off, U.S. Navy, September 7, 2007, (29 May 2023), Link: https://www.navy.mil/submit/display.asp?story_id=31691

٥. انظر:

Tom Corben, "South Korea and the Quad: Missing Out or Opting Out? Diplomat, December 23, 2017, (29 May 2023), Link: https://thediplomat.com/201712//southkorea-and-the-quad-missing-out-or-opting-out/

٦. انظر:

Indrani Bagchi, Australia to Pull Out of 'Quad' that Excludes China, Times of India, February 5, 2008, (29 May 2023), Link: https://timesofindia.indiatimes.com/india/Australia-to-pull-out-of-quad-that-excludes-China/articleshow/2760109.cms

٧. انظر:

Josh Rogin, "Inside the First Ever U.S.-Japan-India Trilateral Meeting," Foreign Policy, December 23, 2011, P34; Manu Pubby, "India Kicks off Trilateral Talks with Japan and Australia; Joint Training, Naval Exercises on Agenda," Economic Times, last modified July 18, 2018, (29 May 2023), Link: https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/india-kicks-off-trilateraltalks-with-japan-and-australia-joint-training-naval-exercises-on-agenda/articleshow/47579881.cms

٨. انظر:

Smita Sharma, "India, Australia hold first "22+" dialogue on strategic, defence ties," Tribune, December 12, 2017, (29 May 2023), Link: https://www.tribuneindia.com/news/archive/india-australia-hold-first-22--dialogue-on-strategic-defenceties-512136 ; Ankit Panda, "What the Recently Concluded US-India COMCASA Means," Diplomat, September 9, 2018, (29 May 2023), Link: https://thediplomat.com/201809//what-the-recently-concluded-us-india-comcasa-means/

٩. انظر:

Ryosuke Hanada, "The Role of U.S.-Japan-Australia-India Cooperation, or the 'Quad,' in FOIP: A Policy Coordination Mechanism for a Rules Based Order," CSIS, Strategic Japan, October 13, 2018, (29 May 2023), Link: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/FINAL_Working%20Paper_Ryosuke%20Hanada.pdf

١٠. انظر:

Doklam Standoff Ends: A Timeline of Events Over the Past 2 Months, Live Mint, August 28, 2017, (29 May 2023), Link: https://www.livemint.com/Politics/cnn184rRa6dVvFKfivST8M/A-timeline-to-the-Doklam-standoff.html

١١. انظر:

Damien Cave and Jacqueline Williams, "Australian Law Targets Foreign Interference. China is Not Pleased," New York Times, June 28, 2018, (29 May 2023), Link: https://www.nytimes.com/201828/06//world/australia/australia-security-lawsforeign-interference.html

١٢. انظر:

Shin Kawashima, "The Senkaku Crisis in Perspective: An Interview with Former Chief Cabinet Secretary Yoshito Sengoku," nippon.com, December 5, 2017, (29 May 2023), Link: https://www.nippon.com/en/currents/d00365/the-senkaku-crisisin-perspective-an-interview-with-former-chief-cabinet-secretary-sengoku.html ; Jesse Johnson, "Chinese Aircraft Carrier Sails Between Okinawan Islands," Japan Times, June 11, 2019, (29 May 2023), Link: https://www.japantimes.co.jp/news/201911/06//national/chinese-aircraft-carrier-sails-okinawanislands/#.Xg0AK-LQg6g

١٣. كاظم هاشم نعمة: سياسة الكتل في آسيا، ط١، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٧، ص ١٤١. وأيضًا: محمد عطية محمد ريحان: التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢، ص ١٧٤.

١٤. معتز سلامة: الصين والولايات المتحدة، جوهر الخلاف، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٦، ١٩٩٦، ص ١٣٦.

١٥. محمد عطية محمد ريحان: التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص ٢٥٠ وما بعدها.

١٦. وليد عبد الحي، آفاق التحولات الدولية الجديدة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، د.ت.

١٧. غريب فنسان، مأزق الإمبراطورية الأمريكي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨م، ص٤٣.

١٨. وليد سليم عبدالحي: المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبوظبى، ٢٠٠٠، ص ٦٨.

١٩. انظر:

DP growth (annual %) - China, World Bank national, Link: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2019&locations=CN&start=2004&type=shaded&view=chart

GDP growth (annual %) - United States, World Bank national, Link: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&locations=US&start=2004

٢٠. أسماء عبد الصادق، تأثير صعود الصين على هيكل النظام الدولي، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨م، د.ت.

٢١. إجمالي الاحتياطيات الصينية، موقع البنك الدولي. https://bit.ly/٣qAl٢HV

٢٢. انظر:

China Foreign Exchange Reserves, CEIC Data, Link: https://www.ceicdata.com/en/indicator/china/foreign-exchange-reserves Shobhit Seth, Why China Buys U.S. Debt With Treasury Bonds, Investopedia, (December 30, 2021), Link: https://www.investopedia.com/articles/investing/040115/reasons-why-china-buys-us-treasury-bonds.asp

٢٣. إجمالي الناتج المحلي للصين، موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli..

٢٤. فهد مزبان الخزار، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، مجلد٤٠، العدد١، ٢٠١٥م، ص٣٢.

٢٥. محمد السيد سليم: آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤١. شولو تجنشو: الصين واستراتيجية جديدة، جمهورية الصين تتجه إلى الحرب التكنولوجية، السياسة الدولية، العدد ١٠٥، ١٩٩٤، ص ١٠٨.

٢٦. عبد العليم أحمد، دوافع المبالغة الأمريكية في تقييم الخطر الصيني، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٩م. https://bit.ly/39xqS3F

٢٧. انظر:

China defence budget to grow 7.1 percent in 2022, the economic times, (5 March 2022), (30 May 2023), Link: https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/indias-arms-export-grows-nearly-6x-since-2014-govt/articleshow/90454155.cms

٢٨. جمال السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤م، ص ٦٥.

٢٩. دانييل بورشتاين؛ أرنيه دي كيزا، (ترجمة: شوقي جلال)، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١، ص ص٢٠٠ - ٢٠١.

٣٠. إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٩٥-٩٦.

٣١. محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٤م. https://bit.ly/2CWa6zx

٣٢. محمد ياس خضير، مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦م، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3fbFl6U

٣٣. زبغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٩م، ص١٠٢.

٣٤. سليم علي كاطع، الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد ٣، العدد٢، ٢٠١٤م.

٣٥. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني للطباعة، ٢٠٠٩م، ص٨٥.

٣٦. انظر:

Saki Hayashi and Yosuke Onichi, "Japan to Propose Dialogue with US, India, and Australia," Nikkei Asia Review, October 26, 2017, (2 June 2023), Link: https://asia.nikkei.com/Politics/Japan-to-propose-dialogue-with-US-India-andAustralia2

٣٧. انظر:

Australia-India-Japan-U.S. Consultations on the Indo-Pacific," Ministry of Foreign Affairs of Japan, November 12, 2017, (2 June 2023), Link: https://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_001789.html

٣٨. منال علان، الرؤية الدبلوماسية الاستراتيجية المشتركة في تجمّع «كواد»، العربي الجديد، تاريخ النشر (٢٤ إبريل ٢٠٢٣)، تاريخ الاطلاع (٢ يونيو ٢٠٢٣)، على الرابط التالي:
https://cutt.us/tBafM

٣٩. المصدر السابق.

٤٠. وحدة الدراسات الآسيوية، قمة «كواد» واحتمالات تطوير الحلف الناشئ إلى «ناتو آسيوي» لمواجهة الصين، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ النشر (١٣ يونيو ٢٠٢٢)، تاريخ الاطلاع (٢ يونيو ٢٠٢٣)، على الرابط التالي:
https://www.epc.ae/ar/details/brief/qimat-quad-waihtimalat-tatwir-alhilf-alnashi-ila-nato-asywy-limuajahat-alsiyn

٤١. منال علان، الرؤية الدبلوماسية الاستراتيجية المشتركة في تجمّع «كواد»، مصدر سابق.

٤٢. وحدة الدراسات الآسيوية، قمة «كواد» واحتمالات تطوير الحلف الناشئ إلى «ناتو آسيوي» لمواجهة الصين، مصدر سابق.

٤٣. منال علان، الرؤية الدبلوماسية الاستراتيجية المشتركة في تجمّع «كواد»، مصدر سابق.

٤٤. المصدر السابق.